

أثر عصرنة مرفق الحالة المدنية في جودة تقديم الخدمة العمومية

" دراسة على ضوء تعديلات قانون الحالة المدنية "

The effect of modernizing the civil status facility on
the quality of public service provision

A study in the light of the amendments to the Civil
"Status Law

مليكة حجاج*

جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)

malika.hadjadj@mail.univ-djelfa.dz

ملیكة حجاج — أثر عصرنة مرفق الحالة المدنية في جودة تقديم الخدمة العمومية "دراسة على ضوء تعديلات قانون الحالة المدنية"

ملخص:

مما لا شك فيه إن مرفق الحالة المدنية يعد من أهم المرافق العمومية التي تقدم خدمات محلية عديدة للمواطنين من خلال استخراج لهم الوثائق المرتبطة بحياتهم كوثائق شهادة الميلاد، الوفاة، الزواج.

ولقد سعت الجزائر إلى مواكبة التغيرات التي يشاهدها العالم في مجال رقمنة الوثائق وتقريب الإدارة من المواطن في إطار الإدارة الالكترونية وتطبيقها على جميع ولايات الوطن قصد تحسين الخدمة العمومية وترقيتها ، ولتجسيد هذا الهدف طورت الجزائر تشريعاتها المنظمة لمرفق الحالة المدنية وتحقيق برامج تنمية الكوادر البشرية من اجل مواكبة التكنولوجيا الحديثة .
كلمات مفتاحية: الحالة المدنية، الادارة الالكترونية، الخدمة العمومية، وثائق الهوية.

Abstract:

Undoubtedly, the Civil Status Facility is one of the most important public facilities that provide many local services to citizens by extracting documents related to their lives such as birth, death, and marriage certificates. Algeria has sought to keep pace with the changes that the world is witnessing in the field of digitizing documents and bringing the administration closer to the citizen within the framework of electronic management and its application to all states of the country in order to improve and promote the public service.

New technology

Keywords: civil status, electronic administration, public service, identity documents

المؤلف المرسل: مليكة حجاج، الإيميل: malika.hadjadj@mail.univ-djelfa.dz

مليكحة حجاج — أئر عاصرنة مرفق الحالة المءنية في ءوءة ءقءم الخءمة العمومفة "ءراسة على ضوء ءعءفلات قانون الحالة المءنفة"

. مقءمة:

فء مرفق الحالة المءنفة من أهم المرفاق الحفوفة لارءباطه بءفاة المواطن فمن ءلاله فسطفب الفرد ءاأل ءءماة إءباء هوففه والحالات المسءءة الفف ءطراً على ءفافه كحالات المفلء ، والفواء ، والزواج ولقء نظم هءه الحالات الأمر 70 - 20 المءلق بالءالة المءنفة¹ إلا انه لم فعرف أف ءعءفل طفلة أربعة وأربعفن سنة مما أصبح فشكل عقبه أمام صفرورة ءفاة المواطنف ءاصة فف ظل ما فعرفه العالم من ءطورات هائلة على المسءوى الالكءرونف ءفء أصبح المواطن فءمكن من إءراؒ وءائفه فف بففه فف إءارء ءءسفء الإءارة الالكءرونفة الأمر الءف ءم على المشرء ءءزائف ضرورة ءففكفر فءو ءعءفل قانون الحالة المءنفة لمواكبة ءطورات الءءماعفة والاقءصاءفة² ءفء سن القانون رقم 14- 08 المعدل والمءمم للءالة المءنفة ، ولءقرفب الإءارة من المواطن والقضاء على الإءارة ءقلفءفة وما ءءمله فف طفبافه من سلبفب ءاصة على مسءوى المماطلة فف إءراؒ الوءائف وءعقء إءراءافها عءل المشرء مرة أخرى قانون الحالة المءنفة بموجب القانون رقم 17- 403 ، وءعءفلات ءزئفة أخرى ءصب فف ءطوفر الإءارة المءلفة وءاصة مرفق الحالة المءنفة .

1 الأمر 70- 20 المؤرء فف 19 فبرافر سنة 1970 المءلق بالءالة المءنفة 1

2 وفف هءا الإءارء نءء سلسلة من ءعءفلات ءءزئفة الءاصة بالءالة المءنفة أهمفا

- المرسوم رقم 71- 157 المؤرء فف 3 فونفوسنة 1971 المءلق بءءفر اللقب.

- المرسوم رقم 72- 143 المؤرء فف 27 فوففوسنة 1972 المضمف ءءفء نماءؒ مطبوعات الحالة المءنفة.

- الأمر رقم 73- 51 المؤرء فف 1 أءءوبر سنة 1973 المءضمف ءعءفل صلاءفة وءائف الحالة المءنفة.

3 القانون رقم 14- 08 المؤرء فف 9 أوء سنة 2014 بعءل فءمم الأمر 70-20 المءلق بالءالة المءنفة ، الصاءر فف

ءرفءة الرسمفة ، العءء 49 الصاءرة فف ءشء سنة 2014

4 القانون رقم 17- 03 المؤرء فف 10 ففافر 2017. المءلق بالءالة المءنفة ، ءرفءة الرسمفة. العءء02. 11 ففافر 2017

مليكحة حجاج — أثر عصرنة مرفق الحالة المدنية في جودة تقديم الخدمة العمومية "دراسة على ضوء تعديلات قانون الحالة المدنية"

والسؤال الذي يمكن طرحه ما مدى مساهمة التشريعات الحالة المدنية في تطوير مرفق الحالة المدنية من اجل تقديم خدمة عمومية ذات جودة عالية؟
إن الإجابة على هذه الإشكالية تقتضي دراسة أولا مظاهر عصرنة الحالة المدنية من خلال تطوير النصوص القانونية وثانيا تطبيقات عصرنة الحالة المدنية في تقديم الخدمة العمومية والتفصيل في ذلك يكون ضمنا في هذين المحورين:

المبحث الأول: مظاهر عصرنة الحالة المدنية من خلال تطوير النصوص القانونية: حاول المشرع الجزائري تنظيم الحالة المدنية للمواطنين ،وتقديم جودة عالية لهم من خلال تعديل قانون الحالة المدنية الذي اتسم بجموده وعدم مواكبته للتغيرات والتطورات التي يشهدها العالم طيلة ما يقارب أربعة وأربعين سنة إلا انه في الأخير عرف استجابة واسعة وحلول للمشاكل التي يتخبط فيها المواطن بتعديل قانون الحالة المدنية ، ولعل أهم تعديلين هما تعديل سنة 2014، وتعديل 2017 وهذا ما سنفصل فيه .

المطلب الأول أهم التعديلات التي جاء بها قانون 08-14 في مجال الحالة المدنية: سبق سن قانون 14- 08 المتعلق بالحالة المدنية بعض التعديلات الجزئية أهمها التغيير في قائمة مطبوعات الحالة المدنية⁵ التي تختص البلدية بإصدارها حيث كان يشمل عددا كبيرا من الوثائق إذ بلغ 36 وثيقة، قلص إلى 29 وثيقة في 2010، ثم تم إلغاء بعضها ليصبح عددها 14 وثيقة تستعمل 12 منها في البلديات وتستخرج من قبل المواطن بينما تستعمل وثيقتين منها ما بين المصالح المختصة⁶.

وهذا التقليل للوثائق المطالب بها في كل مرة، شكل ارتياح كبير لدى المواطنين، فضلا عن إمكانية استصدارها الكترونيا⁷.

5 مرسوم تنفيذي رقم 10-211 المؤرخ في 16-سبتمبر 2010 الملغى ، يحدد قائمة مطبوعات الحالة المدنية ، الجريدة الرسمية عدد 54 مؤرخة في 19 سبتمبر 2010، ص 05

6 مرسوم تنفيذي رقم 14-75 المؤرخ في 17 فيفري 2014 يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية ، الجريدة الرسمية ، عدد 111 المؤرخة في فيفري 2014، ص06

7 بن زيان احمد، حاحة عبد العالي، عصرنة مرفق الحالة المدنية واثرها على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر،

مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية ، المركز الجامعي بتندوف ، العدد الثالث، مارس 2018، ص 89

مليكحة حجاج — أئر عاصرنة مرفق الحالة المءنية في ءوءة ءقءم الخءمة العمومفة "ءراسة على ضوء ءعءفلات قانون الحالة المءنفة"

ومن أهم ءءلفمات الصاءرة فف نفس المءال البرقفة الوزارفة رقم 13-3138، المؤرخة فف 2013/10/31 الموءهة لمسؤولف الهفئاء المءلفة ءف ءاء ففها إءءاء بعض الوءائف مءل إءءاء مسءخرج من عقود المفلاد رقم 13 بطاقاة إقاماة فف ملف ءرقفم المركبائ، إءءاء فاءورة الشراء بالنسبة للمركبائ ءءءءة، إءءاء مسءخرج من عقود الوفاة فف ملف ءرقفم فف حالة وفاة مالك المركبة، إءءاء شهادة مفلاد الأب فف ملف ءءءفء ءواز السفر...الخ.

- ءمءفء صلاءفة بعض وءائف الحالة المءنفة (عقد المفلاد، عقد الوفاة). ءفء أصبحت مءة صلاءفة عقد المفلاد هف 10 سنواء ما لم فءءء ءءفر فف الحالة المءنفة للشءص المعنف، بعءما كانت مءة الصلاءفة عبارة عن سنة واءة قبل ءعءفل سنة 2014. ولقد ءم ءءسفء هءا الأمر على مسءوئ بلءفائ الوءن فف بءافة الأمر باسءعمال طابع بلون أءمر على ءءانب الأفمن لوءففة عقد المفلاد، بءءابة الصالءة لمءة 10 سنواء". كما أصبحت مءة صلاءفة عقد الوفاة ءفر مءءة، وهو أمر معقول ءءا بءفء لن ءءفر الحالة الشءصفة للمءوفف لأن أءله قد انءهى، وهو الأمر الءف كان فسبب ءءمر أغلب المواءن سفبا قبل ءعءفل الءف ءم فف سنة 2014.

كما سعت ءءائر إى ءطوئر الإءارة المءلفة وءكفففها مع ءءقمء ءءنولوجف، ءفء انءلقت العملفة ءءرفبفة على مسءوئ بلءفئف ءسفن ءاف وباب الواء بالءءائر العاصمة قبل ءعمفمفها ءءرفءفا على كافة ءراب الوءن، كما أن ءءولة وضعت الخءوة للعصرنة عن طرفق افءءاء أول بلءفة الكءرونفة بالءءائر، بالمقر الفرعف بءف 500 سكن بباءنة وءعء أول بلءفة مرءكزة أساسا على ءءنولوجفا ءءءفة للإعلام والءءصال سءسمء بسءب الوءائف الإءارفة ءلال ءوان فقط وءلك عن طرفق اسءءءام الشبائ الالكءرونف⁸، كما فمكن القول أن هءة الآلفة ءاءء نظرا لعءم اسءءاعة المصلءة من ءلبفة طلباء المواءن المءزفءة على شهادة المفلاد 12 بالطرق ءقلفءفة القءفمفة باسءعمال السءءلاء

8 طواهرفة نءلة، سرفرابء عبء الله، أسالفب عصرنة الخءماء العمومفة بالإءارة المءلفة، ءراسة الخءمة بمصلءة

الحالة المءنفة بلءفة ءبارء، مءلة الفكر القانونف والسفاسف، المءلء الخامس، العءء ءائف، 2021، ص 78

ملیكة حجاج — أثر عصرنة مرفق الحالة المدنیة فی جودة تقدیم الخدمة العمومیة "دراسة علی ضوء تعدیلات قانون الحالة المدنیة"

وهذا ما أدى بالضرورة إلى تنصیب أجهزة الإعلام الآلی علی مستوى شبابك الحالة المدنیة بعد الإنهاء من عملية النسخ الضوئی للعقود⁹.

كما عملت وزارة الداخلیة والجماعات المحلیة بإطلاق ورشة كبرى من اجل عصرنة وثائق الهوية و السفر وذلك عن طریق الوضع التدريجی لنظام وطنی للتعریف المؤمن والذي یرتكز علی محورین أساسیین هما:

- بطاقة التعریف الوطنیة البیومتریة والالکترونیة.

- إطلاق جوازات السفر الالکترونیة والبیومتریة.

وبناء علی هذه الإستراتجیة قامت وزارة الداخلیة والجماعات المحلیة بإصدار المنشور رقم 1099 الصادر بتاريخ 24 مارس 2010 موضوعه شروط معالجة ملفات طلب الحصول علی بطاقة التعریف الوطنیة وجواز السفر البیومتریین الالکترونیین، ومهدف هذا المنشور إلى تحدید وتوضیح شروط وكیفیات تنفيذ الأحكام المتعلقة بدراسة ملفات الحصول علی هذه الوثائق المؤمنة كما أوضح أن هذه الإجراءات تدخل حیز التنفيذ ابتداء من أول أفریل 2010 بالنسبة لطلب جواز السفر البیومتري والالکتروني، وفي مرحلة لاحقة بالنسبة لبطاقة التعریف الوطنیة البیومتریة الإلکترونیة، كما أن هذا المنشور قام بالتذكیر بالأجال التي حددتها المنظمة العالمیة للطیران المدنی (OASI) بحيث أن هذه المنظمة تلزم جمیع الدول بإصدار جوازات السفر الشخصیة¹⁰.

و كشفت وزارة الداخلیة والجماعات المحلیة عن إجراءات جدیدة تدخل فی حیز التطبيق لسیاسة الإدارة فی خدمة المواطن حيث أعلن المذیر العام للحریات العامة والشؤون القانونیة بالوزارة أنه سیتم خلال المدة القادمة اتخاذ جملة من الإجراءات الجدیة لتخفیف الحصول علی مختلف الوثائق الإداریة حيث تمثل هذه الإجراءات فی:

9 احسن رابحی، تنظیم الحالة المدنیة علی المستوى المجلس الشعبي البلدی، مجلة صوت القانون، جامعة الجیلانی

بونعامة، خمیس ملیانة، عدد 02، أكتوبر 2014، ص 07

10 طواهریة نخلة، سربیرابح عبد الله، اسالیب عصرنة الخدمات العمومیة بالإدارة المحلیة، دراسة الخدمة بمصلحة

الحالة المدنیة بلدیة تیارت، مجلة الفكر القانوني والسیاسي، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2021، ص 78

مليكة حجاج — أثر عصرنة مرفق الحالة المدنية في جودة تقديم الخدمة العمومية "دراسة على ضوء تعديلات قانون الحالة المدنية"

1. إلغاء وثائق إدارية مطلوبة في ملف تسليم بطاقة الهوية الوطنية وجواز السفر.
2. تبسيط الاستمارة التي يجب ملؤها للحصول على هاتين الوثيقتين.
3. تخفيض الأجال فيما يخص الحصول على بطاقة تسجيل السيارة (البطاقة الرمادية) ورخصة السياقة.
4. إلغاء شهادة الميلاد s12 من ملف البطاقة الوطنية واستخلافها بشهادة الميلاد العادية إلا أنها تبقى ضرورية بالنسبة لجواز السفر¹¹.
5. تخفيف الوثائق المطلوبة في جواز السفر البيومتري من 12 وثيقة إلى النصف (6).
6. إلغاء الأحكام التنظيمية المتعلقة بالتصديق طبق الأصل على نسخ الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية:
- 7- عملية مسح ضوئي لكافة سجلات الحالة المدنية وإرسال نسخة رقمية من العقود المدونة بهذه السجلات إلى مصلحة السجل الوطني الآلي للحالة المدنية¹²:
وفي هذا المجال صدر مرسوم تنفيذي رقم 14-363 المؤرخ في 15 ديسمبر 2014 المتعلق بإلغاء الأحكام التنظيمية المتعلقة بالتصديق طبق الأصل من نسخة الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية، بحيث صدر هذا النص في إحكام الإجراءات التي يباشرها قطاع الداخلية والموجهة أساسا لتحسين الخدمة العمومية وتجنيب المواطن بيروقراطية الإدارة وذلك راجع إلى عدم كفاءة الأعوان حيث برروا سلوكياتهم غير المرحب بها من طرف المواطنين بالضغط الكبير المتواجد على هذه المصلحة ، خاصة شباك التصديق الذي لا يخلوا من الطوابير قصد التصديق على وثيقة واحدة¹³.

11عاشور عبدالكريم ، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر،

مذكرة ماجستير، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة،

2019، 2020، ص 130

12 المرسوم التنفيذي رقم 15-313 المؤرخ في 10 ديسمبر سنة 2015، المتعلق بإصدار نسخ ووثائق الحالة المدنية بطريقة الالكترونية، ج-ر عدد 68، المؤرخة في 27، ديسمبر 2015.

13 طواهرية نخلة، سرير رابع عبد الله، أساليب عصرنة الخدمات العمومية بالإدارة المحلية، دراسة الخدمة بمصلحة

الحالة المدنية بلدية تيارت، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2021، ص 78

مليكه حجاج — أثر عصرنة مرفق الحالة المدنية في جودة تقديم الخدمة العمومية "دراسة على ضوء تعديلات قانون الحالة المدنية"

المطلب الأول أهم التعديلات التي جاء بها قانون 03-17 في مجال الحالة المدنية :
استكمالاً لسلسلة النصوص القانونية التي لها علاقة بالحالة المدنية كالقانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة الذي تضمن أحكاماً منها ما يتعلق بالتصديق الإلكتروني¹⁴ للمحركات والوثائق القضائية بما فيها تلك المتعلقة بالحالة المدنية الصادرة عن الجهات القضائية والمتعلقة بتسجيل العقود المغفلة، أو تلك المتعلقة بتصحيح مختلف الأخطاء، أو المتعلقة بتعديل العقود، ومهر الوثائق والمحركات القضائية التي تسلمها مصالح وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها والجهات القضائية بتوقيع إلكتروني تكون صلته بالمحرر الأصلي مضمونة بواسطة وسيلة تحقق موثوقة¹⁵ ..

صدر القانون رقم 03-17 المتعلق بالحالة المدنية حيث تضمن من الناحية الشكلية ستة مواد قانونية تم من خلالها استحداث مادتين جديدتين ويتعلق الأمر بالمادة 38 مكرر بموجب المادة 2 منه، التي تسمح بتقديم طلبات التصحيح الأخطاء الواردة في عقود الحالة المدنية أو تعديلها أو إبطالها إلكترونياً، والمادة 52 مكرر بموجب المادة 4 منه والتي من خلالها يسهر وكيل الجمهورية بتنفيذ الأوامر والقرارات المتعلقة بتصحيح عقود الحالة المدنية بإعطاء تعليمات إلى ضباط الحالة المدنية في دائرة اختصاصه بشأنها.

كما سمح القانون 03-17 بتوسيع اختصاص عملية تصحيح الأخطاء في وثائق الحالة المدنية وكذلك تسجيل العقود وتعديلها إلى جميع أنحاء الوطن من خلال إعطاء

¹⁴ إن التصديق الإلكتروني والتوقيع مفهومان مختلفان ولكن جد مرتبطين فالتوقيع الإلكتروني عبارة عن بيانات في شكل إلكتروني مرفقة أو مرتبطة منطقياً ببيانات إلكترونية أخرى، تستعمل كوسيلة توثيق، أما التصديق الإلكتروني فيمكن في مجموع الإجراءات التي تسمح بتسيير الشهادات الإلكترونية وإصدارها أو إبطالها وتستعمل هذه الشهادات للتحقق من التوقيعات الإلكترونية وتحديد الطابع الزمني الذي يسمح بمعرفة الساعة بالضبط التي تمت فيها كل عملية (بفضل الطابع الزمني يمكننا مثلاً التحقق بدقة من الساعة التي قام فيها مكتب بإرسال عرض الكتروني) وكذا التشفير (تشفير المعطيات) كما أن نشاط تخزين المعلومات يعزز عملية التصديق الإلكتروني بن زيان احمد، حاحة عبد العالي، المرجع السابق، ص 85.

انظر المواد من 33 إلى 62 من الفصل الثالث المتعلق بالنظام القانوني لتأدية خدمات التصديق الإلكتروني من القانون رقم 15-04 المؤرخ في أول فيفري 2015، يحدد القواعد المتعلقة بالتوقيع الإلكترونيين، ج-ر عدد 06، مؤرخة في 10

فيفري 2015. 15

ملیكة حجاج — أثر عصرنة مرفق الحالة المدنیة فی جودة تقدیم الخدمة العمومیة "دراسة علی ضوء تعدیلات قانون الحالة المدنیة"

اختصاص وطنی لكافة محاكم الجمهوریة ووكلاء الجمهوریة ورؤساء المحاكم یمهدف القضاء علی ظاهرة الأخطاء فی وثائق الحالة المدنیة وتخفیف الأعباء عن المواطن، بالإضافة إلى تقرب الإدارة من المواطن وتحسین الخدمة العمومیة¹⁶.

ولذلك فقد تمثل توسیع الاختصاص الإقلیمی للمحاكم فی مجال تنظیم الحالة المدنیة لیشمل كافة العقود والإجراءات المتعلقة بها والتي كانت تختص بها جهات قضائیة دون الأخرى وتلك التي كانت تختص بها محكمة مدینة الجزائر دون سواها والمتعلقة علی وجه الخصوص بحالة عقود الحالة المدنیة للجزائریین خارج الوطن. ویمكن رصد أهم التعدیلات التي تناولت توسیع الاختصاص الإقلیمی للجهات القضائیة من خلال النقاط التالیة:

- یتم التصحیح فی هذه الحالة بموجب أمر یصدره رئیس أي محكمة عبر التراب الوطنی لأی عقد أو مقرر قضائی بحسب ما نصت علیه المادة 3 من القانون 03-17 تعدیلا النص المادة 49 من قانون الحالة المدنیة، كما یختص أيضا رئیس أي محكمة بالأمر بتصحیح جمیع العقود التي تشمل علی الغلطة أو تتضمن الإغفال الأصلي حتی ولو أنها حررت أو سجلت خارج دائرة اختصاصه بموجب عریضة مقدمة من وکیل الجمهوریة، بعدما كان الأمر یقتصر علی رئیس المحكمة التي تم بدائرة اختصاصها تحریر أو تسجیل العقد أو المحكمة التي رفع إليها النزاع .

- توسیع اختصاص وكلاء الجمهوریة بخصوص عملية تصحیح الأخطاء الإدارية فی وثائق الحالة المدنیة إلى جمیع أنحاء الوطن بعدما كان یقتصر علی دائرة اختصاصه فی تعديل المادة 51 من قانون الحالة المدنیة.

- أضيفت فقرة ثالثة للمادة 52 من قانون الحالة المدنیة حیث " تتولی النيابة إحالة الحكم الصادر والعمل علی تسجیله ویمكنها أن تلجأ فی ذلك إلى الطرق الالکترونیة " كما

16 أحسن رابعی ، تنظیم الحالة المدنیة علی مستوى المجلس الشعبي البلدی، مجلة صوت القانون ، جامعة الجیلانی

بونعامة، خمیس ملیانة، عدد02، أكتوبر2014، ص 130

مليكَة حجاج — أثر عصرنَة مرفق الحَالَة المَدنيَة في جودَة تقدِيم الخدْمَة العموميَة "دراسة على ضوء تعديلات قانون الحَالَة المَدنيَة"

يقوم وكيل الجمهورية بإخطار وكيل الجمهورية المختص إقليميا بالنسبة للعقود المحررة أو المسجلة خارج دائرة اختصاصه.

- بالنسبة لعقود الحَالَة المَدنيَة للجزائريين بالخارج فإنه يمكن -حسب تعديل المواد 98 و99 و 101 من قانون الحَالَة المَدنيَة- تسجيل عقود الحَالَة المَدنيَة التي لم تسجل بالبلد الأجنبي بسبب عدم وجود عقود كتابية بها أو بسبب عدم التصريح بها أو تلك التي أتلقت أو ضاعت في السجلات القنصلية ، بموجب حكم من رئيس أي محكمة عبر التراب الوطني يطلب من المعني مباشرة أو عبر مركز دبلوماسي أو قنصلي، بعدما كان الاختصاص في هذا الأمر يقتصر على محكمة مدينة الجزائر (محكمة سيدي أمحمد).

- فيما يتعلق بتصحيح الأخطاء التي تتضمنها عقود الحَالَة المَدنيَة الخاصة بالجزائريين المحررة بالخارج ضمن الأوضاع المحلية أو تلك المقيدة في مركز دبلوماسي أو قنصلي، فإن رئيس أي محكمة عبر التراب الوطني يختص بإصدار أحكام تصحيحها ، بعدما كان الأمر من اختصاص رئيس محكمة مدينة الجزائر فقط، وعلى وكيل الجمهورية بعد صدور تلك الأحكام إرسالها مباشرة لوزارة الشؤون الخارجية التي تحتفظ بالأصل الثاني من السجلات القنصلية بغرض تسجيل العقود أو العمل على التأشير بتصحيحها على هوامش العقود.

- وأخيرا فإنه إذا صحح عقد مسجل في سجلات الحَالَة المَدنيَة بموجب حكم قضائي أجنبي فإنه لا يكون قابلا للتنفيذ إلا من خلال حكم صادر عن أي محكمة عبر التراب الوطني ممهور بالصيغة التنفيذية ليتوسع الاختصاص وطنيا بعدما كان من اختصاص محكمة مدينة الجزائر تعديلا للمادة 108 من قانون الحَالَة المَدنيَة¹⁷.

المبحث الثاني تطبيقات عصرنَة الحَالَة المَدنيَة في تقدِيم الخدْمَة العموميَة: إن سن النصوص القانونية لتنظيم الحَالَة المَدنيَة غير كافي ما لم يدعم بأجهزة وأدوات عملية

عبد العزيز سعد، نظام الحَالَة المَدنيَة في الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، ص 98 و 99

مليكة حجاج — أثر عصرنة مرفق الحالة المدنية في جودة تقديم الخدمة العمومية "دراسة على ضوء تعديلات قانون الحالة المدنية"

تساعد في تجسيد ما يهدف إلى تحقيقه المشرع الجزائري بتقريب الإدارة من المواطن في إطار الإدارة الالكترونية والقضاء على المماثلة في الإجراءات وتعقدتها
المطلب الأول: استحداث هيئات في مجال تطوير الحالة المدنية¹⁸: إن تطوير الإدارة الإلكترونية من خلال إدخال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وتعميمها قام المشرع بإحداث المرصد الوطني للمرفق العام الذي يعتبر هيئة استشارية لدى الوزير المكلف بالداخلية وتحت رئاسته ومكون من ممثلي عدة وزارات يقوم باقتراح القواعد والتدابير الرامية إلى تحسين تنظيم المرفق العام وسير.

كما تم إنشاء الوزارة المكلفة بإصلاح الخدمة العمومية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 382-13، يتمثل دورها الأساسي في التنسيق بين مختلف الهيئات من أجل خدمة المواطن والانصياع لكل انشغالاته بطريقة تجعله أكثر ثقة في الخدمات التي يقدمها المرفق العام، خاصة وأن السبب الأساسي لإنشاء هذه الوزارة هو تدمير المواطنين وكثرة الشكاوى ضد تصرفات بعض المسؤولين.¹⁹

وبالرجوع إلى المرسوم التنفيذي رقم 372-2000 الذي بموجبه تم إنشاء لجنة إصلاح هياكل الدولة من مهامها دراسة وتقييم كل جوانب تنظيم الدولة وسيرها، كما تمثل أهم اختصاصاتها في دراسة مهام الإدارات المركزية وكيفية سيرها، ودراسة كل الهيئات العمومية التي تنهض بالخدمة العامة²⁰، والحث على إنشاء الملحقات الإدارية للبلديات وربطها أليا بالبلدية الأصلية من أجل استخراج عقد الميلاد رقم 12 خاص، وهذا ما جاء في البرقية العاجلة رقم 14/2697 الصادرة عن وزير الداخلية الموجهة إلى مسؤولي الجماعات المحلية، في نفس الإطار بعث وزير الداخلية برقية عاجلة رقم 13/3064 بتاريخ

عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص 98 18

19 المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 381-13 المؤرخ في 19-11-2013 المحدد لصلاحيات الوزير لدى الوزير الأول

المكلفة بإصلاح الخدمة العمومية، ج-ر عدد 59 المؤرخ في 20-11-2013

20 انظر المادة الأولى من المرسوم الرئاسي رقم 372-2000 المؤرخ في 22-11-2000 المتضمن إحداث لجنة إصلاح هياكل

الدولة ومهامها، ج-ر عدد 71 المؤرخ في 26، 11، 2000

مليكة حجاج — أثر عصرنة مرفق الحالة المدنية في جودة تقديم الخدمة العمومية "دراسة على ضوء تعديلات قانون الحالة المدنية"

2013/10/27 التي كان موضوعها بخصوص إعادة تأهيل المرافق العمومية الإدارية المحلية التابعة للقطاع وألزم مسؤولي الهيئات المحلية على ضرورة إنجاز ملحقات إدارية التي ستساهم في تخفيف الضغط والعبء على مقرات البلديات²¹:

كما قام الوزير المكلف بالخدمة العمومية على إنشاء مرصد للخدمة العمومية²².
يظم ممثلي المجتمع المدني وإطارات ذات كفاءة وخبرة لتحسين الخدمة العمومية. إن الهدف الأساسي من وراء إنشاء هذا المرصد المقرر سنة 2014 هو تحسين الخدمة العمومية الخاصة في المناطق المعزولة ، بحيث أنه من أجل نجاح هذا المشروع تم إشراك ممثلين من المجتمع المدني وإطارات من مهامهم طرح مقترحات من شأنها تحسين الخدمة العمومية للمواطن بالإضافة إلى إنشاء مكاتب على مستوى مصالح الاستقبال هذه المكاتب تم إنشاؤها على مستوى مصالح الاستقبال لمتابعة ومعالجة الطعون وشكاوى المواطنين بحيث يوجد على مستوى هذا المكتب عون مكلف باستقبال المواطنين والتكفل بانشغالاتهم، كما أنه يوجد على مستوى هذا المكتب سجل يتم فيه تقديم مختلف الانشغالات والشكاوي من طرف المواطنين.

كما تم إنشاء لجان الإصغاء والاستقبال لفائدة المواطنين بناء على تعليمة وزارية تدخل ضمن التطبيق الصارم للمنشور الوزاري الصادر يوم 14 نوفمبر 2012 من أجل تعزيز العلاقة بين المواطن والإدارة²³ ، حيث طالبت وزارة الداخلية ولادة الجمهور بإصدار أوامر صارمة لمدراء الهيئات العمومية قصد تشكيل لجان إصغاء لشكاوي وانشغالات المواطنين دائمة ومؤطرة من طرف موظفين مؤهلين لهم كفاءة في الاتصال والإعلام، كما أنه خصص يوم الاثنين من كل أسبوع لاستقبال المواطنين، مع أمر بإضافة يوم ثاني هو

21 جدال جلال، مصايد عمر، النظام القانوني للحالة المدنية في الجزائر في ظل الإجراءات المستحدثة، مذكرة ماستر،

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البويرة، ص 53

22 المرسوم الرئاسي رقم 03-16 يناير 2016، يتضمن إنشاء المرصد الوطني للمرافق العامة ، الجريدة الرسمية ، العدد

02، المؤرخة في 13 يناير 2016.

التعليمية الوزارية رقم 02-2012 المؤرخة في 14 نوفمبر 2012 المتضمنة ترقية العلاقة بين الإدارة والمواطن 23

مليفة حجاج — أثر عصرنة مرفق الحالة المدنية في جودة تقديم الخدمة العمومية "دراسة على ضوء تعديلات قانون الحالة المدنية"

الأربعاء لتعزير أمر الإصغاء بالنسبة للإدارات التي تعرف اكتظاظ خاصة بالبلدية والولاية، كما أكد وزير الداخلية على ضرورة تفادي برمجة اجتماعات أو مهام أو نشاطات أخرى في اليوم المخصص للاستقبال من أجل التفرغ لأنشغالات المواطنين²⁴.

وفي إطار عصرنة مرفق الحالة المدنية تم تزويدها بشبايك زجاجية وقاعة انتظار مزودة بكراسي لائقة لاستعمال المواطنين، كما تم تعليق لافتات ضوئية إعلامية توضيح جميع الخدمات المقدمة من طرف الحالة المدنية وتهيئة ممرات لذوي الاحتياجات الخاصة، وبالموازاة تمت عملية إدخال المعلوماتية التي تطلب غلاف مالي معتبر لتجهيز المكاتب بعتاد الإعلام الآلي المتطور وتوصيلها بالشبكة العنكبوتية وشبكة الإعلام الداخلية (intranet).

وعليه كان لزاما على وزارة الداخلية دعم الجماعات المحلية بالتجهيزات اللازمة والتطبيقات الالكترونية الضرورية لربط كل بلديات الوطن بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية، وتسهيل التواصل عن طريق قاعدة بيانات وشبكة الألياف البصرية، وهذا ما تم حدوثه، حيث أن معظم البلديات تم تزويدها بأجهزة الإعلام الآلي والنسخ والطبع والمسح سنوات الضوئي مع تثبيت البرمجيات الخاصة بعملية رقمنة الحالة المدنية وزودت بموقع إلكتروني محمي يعمل بشبكة الانترنت

المطلب الثاني تنمية الكوادر البشرية لتحسين جودة الخدمة العمومية في مجال الحالة المدنية: قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتنظيم عمليات توظيف ذات بعد وطني آخرها تلك التي مكنت من توفير 13 ألف منصب شغل في 2014 والتي وزعت عبر كافة بلديات الوطن، كما أنه تم إعطاء تعليمات للبلديات من أجل إعادة توزيع المستخدمين وفق مقتضيات الخدمة، وذلك تماشيا مع التدابير الحكومية الرامية إلى ترشيد النفقات العمومية وتعزيز التوازنات بحيث أن بعض البلديات أحصت فائضا في

24 وسيلة واعر، دور الحكومة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات الحكومية ، حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية ، الجزائر، الملتقى الدولي حول ادارة الجودة الشاملة بقطاع الخدمات ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،

جامعة منتوري قسنطينة، 10-11 ماي 2011، ص 08

مليكحة حجاج — أئر عصرة مرفق الحالة المءنية في ءوءة ءقءم الخءمة العمومفة "ءراسة على ضوء ءعءفلات قانون الحالة المءنفة"

ءعءاء مؤظفف الحالة المءنفة بعء اعءماء الإعلام الآلف؁ وقء ءم ءءولهم إلى مصالء
أخرى²⁵.

وركزء وزارة الءاخلفة والءماءاء المءلفة على أهمة ءءوفن الءف سفعءم مسءقءلا
كعنصر أسامف فف ءرقفة؁ ءفء أن إءءال ءءنؤلؤءفا والوسائل الإلكءرونفة فف ءسفر
الإءارة أصءء ضرورة أكفءة فف ظل ءءءفءاء والمنافسة الءف ءفرضها العؤمة.

وءعء من أهم العمففاء الءف قامء بها الءزائر فف هءا المءال فف ءءوفن عءء من الإءارات
السامفة من سلك الءماءاء المءلفة بفرنسا وءلك بءارفء 13 أءءوبر 2014 بءفء ءعء
هءة العملفة الأولى من نوعها وءلك ءءسفءا لءوءءفاء رئفس الءمهورفة القاضفة بءفعفل
ءور الءماءاء المءلفة؁ كما ففءظر أن ءءوسع عملفة ءءوفن بالءارء لءشمل ءفعاء
أخرى من الإءارات السامفة وءشمل أفضا ولاء ورؤساء بلءفءاء والمءفرؤن المرءفون. الءافة
من هءة الءوراء الءف باءرء ففها وزارة الءاخلفة والءماءاء المءلفة لفاءءة المؤظففن هف
ءءسفن نوعفة الخءمة المقءمة للمؤاءفن والءمكن من الاسءءابة لءءلعاءهم لءشكل
أفضل والءكفف مع ءءفرءاء العمففة الءف ءشءها الءزائر²⁶.

وءعءبر عملفة الاسءقبال العملفة الأولى الءف ءءء الاءراء المءلفة على ضرورة ءنففءها؁
لأن المؤاءن الءف فءوءءه إلى الإءارة فءب أن فءم اسءقباله بشكل بءلاقة ءزرع ففء نوع
من ءءفة مع ءوءفه إلى المءءب الءف سفعءمه. وفف هءا الإءارء ءم إصءار ءءلعمفة
الوزارفة رقم 1587²⁷ وءءلعمفة رقم 2014/1445²⁸ ءءضمنان الإءراءاء الواءب إءباعها
لاسءقبال المؤاءن فف أحسن الظروف؁ وءماشفا مع هاءفن ءءلعمءفن ءم إلزام الهفئاء

25 بن زفان اءمء؁ ءاآة عبء العالف؁ المرءع السابق؁ ص90

26 بن زفان اءمء؁ ءاآة عبء العالف؁ المرءع السابق؁ ص92

ءءلعمفة الوزارفة رقم 1587 المؤرآة فف 23 أءءوبر 2013 المءضمنة الإءراءاء الواءب إءباعها لاسءقبال المؤاءن فف
أحسن الظروف 27

ءءلعمفة رقم 14-1445 المؤرآة فف 29 اءءوبر 2014 المءضمنة الإءراءاء الواءب إءباعها لاسءقبال المؤاءن فف أحسن
الظروف 28

مليفة حجاج — أتر عفرنة مرفق الحالة المءنية في ءوءة تقءيم الءءمة العمومفة "ءرسة على ضوء ءعءفلات قانون الحالة المءنية"

الملفة بإعءاء ءءول إءصائف في كل شهر فءضمف سفة (6) ءانات فءم من ءلالها الإءابة عن كفففة الاسءبال.

الءافمة:

مما لاشك ففه أن قوة الءول وءطورها أصبح ففاس بمءى ءمكفها من اسءعمال ءءنولوجفا وءءكم ففها لءسفر شؤون مواءنفها و تقءفم لهم الءءاماف بشكل سرفع ومءن ءاصة فف مءال الحالة المءنية لارءباطها بشؤونهم وءفاهم الءاصة وفف هءا الإءار ءاولء الءزائر إءءال ءءنولوجفا الءءفة فف مءءلف المفاءفن ءاصة على مسءوى البلءفاف ءطبقا للبرامء الءونفة المسءرة وءف فءف إلى ءقرفب الإءارة من المواءن وعصرءنها فف إءار الإءارة الالءرونفة ءاصة مءال مرفق الحالة المءنية باءءبارها أهم مصلءة فءوافء علفها المواءنن لاسءءءار وءائف مرءبءة بهم كوءففة الءاوءة ، الوفاة ، الزواء ولعل من أهم القوانفن ءف سنفا المشرع الءزائر فف مءال الحالة المءنية ءعءفله لقانونها سنة 2014 ، و2017 ، ومن ءلال هءفن القانونفن ءاول المشرع ءسهفل الإءراءاف للمواءنن من ءلال إصدار الوءائف البفومءرفة ، وإمكانفة الءصول على وءائف ءون اللءوء أو الرءوء إلى الإءارة ، وإلءاء المءالبة ببعض الوءائف ، كما ءم اسءءءاف بعض الهفئاف لءقرفب الإءارة من المواءن والسعي إلى ءكرفس الإءارة الالءرونفة ، وعلى الرءم من سعي المشرع إلى ءكرفس مءطلباف الإءارة الالءرونفة فف مءال الحالة المءنية لءقءفم ءءماف عمومفة ءاف ءوءة عالفة إلا أنفا نلاحظ أن الءزائر لم ءءمكن من ءءقق هءه الأهداف لعدة أسباب أهمها نقص كفاءة المسءءمفن فف اسءعمال الإعلام الآلف ، وعدم ءطبق النصوص القانونفة بشكل فعالف وفق مءطلباف الإءارة الالءرونفة ومءءضففاهم ، والأءءاء المرءبفة فف الوءائف على مسءوى مصالء الحالة المءنية المسءءرءة من السءل الءونف الآلف لذلك نقءم بعض ءوصفاف ءساعد فف ءطوير مرفق الحالة المءنية فف تقءفم الءءمة العمومفة

مليفة حجاج — أثر عصرنة مرفق الحالة المءنية في ءوءة تقءيم الءءمة العمومية "ءراسة على ضوء تعءيلات قانون الحالة المءنية"

- العمل على ءءسين أءاء الموظفون في مءال الإءارة الالكءرونفة من ءلال عقد ءورات ءءربفة والاستفاءة من ءبرات وءءارب ءول السباقة في مءال تقءيم الءءمات العموفة .
- ضرورة ءوففر الإمكانفاء الماءفة في مءال الحالة المءنية لءقءيم ءوءة الءءمات العموفة
- ضرورة ءعاون ءءهات المعنفة في مءال ءءوفر الحالة المءنية من ءلال ءبائل ، وءوءفء الوءائف وءنظفم الإءراءاء بشكل فءسم بالمرونة
- ضرورة فرض رسوم لاسءءءراء وءائف الحالة المءنية لءمكن من ءرشفءها من قبل المواءفن وءسن اسءعمالها
- لاءب من ءفعفل آفاء الرقابة الصارمة وءنففء عقوباء على كل المءالفون لءءابفر إصلاء الءءمة العموفة .

قائمة المراءع:

- 1- اءسن رابءف ، ءنظفم الحالة المءنية على المسءوى المءلس الشءبف البءف ، مءلة صوء القانون ، ءامعة ءفلالف بونعامة ، ءمفس ملاءنة ، عءء 02 ، أءءوفر 2014 .
- 2- أءسن رابءف ، ءنظفم الحالة المءنية على مسءوى المءلس الشءبف البءف ، مءلة صوء القانون ، ءامعة ءفلالف بونعامة ، ءمفس ملاءنة ، عءء 02 ، أءءوفر 2014 .
- 3- بن زفان اءمء ، ءاآة عبء العالف ، عصرنة مرفق الحالة المءنية واءرها على ءءسن الءءمة العموفة في ءءائر ، مءلة معالم للءراساء القانونفة والسفاسفة ، المراءز ءامعف بءنءوف ، العءء الءالف ، مارس 2018 .
- 4- ءءال ءلال ، مصافء عمر ، النظام القانونف للءالة المءنية في ءءائر فف ظل الإءراءاء المسءءءة ، مءكرة ماسءر ، كلية الءقوق والعلوم السفاسفة ، ءامعة البوفرة .

ملیكة حجاج — أثر عصرنة مرفق الحالة المدنیة فی جودة تقدیم الخدمة العمومیة
"دراسة علی ضوء تعدیلات قانون الحالة المدنیة"

- 5- طواهریة نخلة، سریر رابح عبد الله، أسالیب عصرنة الخدمات العمومیة بالإدارة
المحلیة، دراسة الخدمة بمصلحة الحالة المدنیة بلدیة تیارت، مجلة الفكر القانوني
والسیاسي، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2021.
- 6- طواهریة نخلة، سریر رابح عبد الله، أسالیب عصرنة الخدمات العمومیة بالإدارة
المحلیة، دراسة الخدمة بمصلحة الحالة المدنیة بلدیة تیارت، مجلة الفكر القانوني
والسیاسي، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2021.
- 7- طواهریة نخلة، سریر رابح عبد الله، أسالیب عصرنة الخدمات العمومیة بالإدارة
المحلیة، دراسة الخدمة بمصلحة الحالة المدنیة بلدیة تیارت، مجلة الفكر القانوني
والسیاسي، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2021.
- 8- عاشور عبد الکریم، دور الإدارة الالکترونیة فی ترشید الخدمة العمومیة فی الولايات
المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة ماجستر، تخصص الدیمقراطية والرشادة، کلیة
الحقوق والعلوم السیاسیة، جامعة منتوري قسنطینة، 2019، 2020.
- 9- وسیلة واعر، دور الحكومة الالکترونیة فی تحسین جودة الخدمات الحكومية، حالة
وزارة الداخلية والجماعات المحلیة، الجزائر، الملتقى الدولي حول ادارة الجودة الشاملة
بقطاع الخدمات، کلیة العلوم الاقتصادیة والتسییر، جامعة منتوري قسنطینة، 2011-
11 ماي 2011.